دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية من الجانب الاقتصادي و الاجتماعي

د. فودوا محمد [1]

ط.د. ختيري وهيبة [2]

الملخص:

إن الهدف من هذه الدراسة يتمحور حول إبراز الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية من الجانبين الاقتصادي و الاجتماعي، لمختلف الدول سواء كانت دول كبيرة أو دول هي في طريق النمو، حيث تم التوصل الى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها مساهمات كبيرة في التنمية الاقتصادية من خلال زيادة التشغيل واستيعاب حجم كبير من العمالة، وزيادة الصادرات، جذب وتعبئة المدخرات، بالإضافة إلى تكوين الإطارات الإدارية و خلق فرص عمل جديدة والرفع من مستوى دخل الفرد ومن ثم زيادة في النمو الاقتصادي .

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المؤسسة، التنمية، التنمية الاقتصادية .

Résumé:

This study aims to highlight the rôle played by small and medium – sized enterprises in the economic development of economic and social aspects,for different counties big countries or states are on the path to growth, where anwalo'ssat was reached SMEs have contributed greatly to the economic development by increasing employment and absorb a large volume employment, icreased exports, attact and mobilize saving, in addition to configurig administrative frames and create new jobs and raising the level of per capital income and thereby increase economic growth.

Keywords: Small and medium enterprises, Enterprise, Development, Economic development.

تمهيد

إن الاتجاه الجديد في تنمية الاقتصاديات الحديثة هو الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتركيز على دورها في إحداث النمو وتحقيق التنمية، حيث يزداد اهتمام الحكومات والباحثين بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة يوما بعد يوم إدراكا منها للدور المحوري الذي تلعبه في الاقتصاديات العالمية المتقدمة منها والنامية، وخاصة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث أن الاقتصاد العالمي أصبح يعتمد وبشكل كبير على هذه المؤسسات في تحقيق التنمية اقتصادية شاملة على مستوى جميع المجالات والأصعدة سواء كانت محلية أو إقليمية أو علي المستوى العالمي .

ولقد استطاعت المؤسسات المتوسطة والصغيرة أن تبرهن على قوة الدور الذي تلعبه بالرغم من المعوقات والمشاكل التي تعترض سبيل نموها وتوسعها، وقد أصبح أمرا حتميا اليوم في العالم المتقدم والأقل تقدما

[1] جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر. Email: foudou1982@gmail.com

[2] جامعة يحي فارس، المدية ، الجزائر. Email: khetiri.wahiba@gmail.com

الاهتمام والتركيز الكبيرين على سياسة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استنادا لدورها الهام في تنمية الاقتصاد بصفة عامة والقطاع الصناعي بصفة خاصة، على غرار ما تتمتع به من مزايا وخصائص اقتصادية واجتماعية تمكنها من المساهمة الكبيرة في التقليل من البطالة، وزيادة القيمة المضافة للاقتصاد شريطة توفر المناخ الملائم للنمو في ظل التوجهات الدولية لعولمة الأنشطة الاقتصادية وتحقيق الانفتاح بين الأسواق وإطلاق حرية المنافسة .

وعليه من خلال هذه الورقة البحثية سنحاول الاجابة على الاشكالية التالية :

ما هو دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية من الجانب الاقتصادي و الاجتماعي؟

لمعالجة هذه الإشكالية سوف نقوم بالتطرق إلى نقاط أساسية هي :

01- السياق العام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: تم التطرق إلى تعريف كل من المؤسسة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل على حدى، وأهم معايير التي تصنف على أساسها المؤسس، وبعدها تم التطرق إلى خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وأهميتها .

02- الإطار النظري للتنمية الاقتصادية: أما المحور الثاني فتم التطرق فيه إلى تعريف التنمية والتنمية الاقتصادية و أهم عناصر التنمية الاقتصادية، ثم تناولنا خصائصها .

03- دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية: تم في هذا المحور تناول كل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الجانبين الاقتصادي تناولنا في دورها التشغيل و توزيع الصناعة وتحقيق التنمية الإقليمية وترقية الصادرات، أما الجانب الاجتماعي تناولنا دورها في تكوين الإطارات الإدارية وخلق فرص عمل جديدة، بالإضافة إلى مساهمتها في الرفع من دخل الفرد .

04- التطور العددي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر: تناولنا في المحور الرابع و الأخير تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بداية من 2001 إلى غاية سنة 2013 .

أهمية الدراسة: يمكن أن نشتق أهمية هذه الدراسة من النقاط التالية :

- ❖ محاولة التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في ترقية وإنعاش الاقتصاد الوطني .
- ❖ إرساء مختلف الأفاق النظرية والتطبيقية التي تستمد كيانها من دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة لتنمية اقتصادية شاملة على حد سواء .
- ❖ الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الارتقاء باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية وفي جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة المحلية والدولية .
- ❖ اقتراح بعض الحلول و التوصيات للخروج من المشاكل و العراقيل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للنهوض بالتنمية الاقتصادية .

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى :

- ❖ محاولة إعطاء تصور لكيفية تحسين التنمية الاقتصادية من الجانب الاقتصادي و الاجتماعي من خلال الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- ❖ نشر مختلف المفاهيم التي تتعلق بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة والتنمية الاقتصادية على حد سواء.
- ❖ إبراز مكانة المؤسسات المتوسطة والصغيرة ضمن منظور جديد يتمثل في بعد التنمية الاقتصادية .

أولا: السياق العام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

إنه لمن الواجب على كل باحث– قبل بدءه في دراسة وتحليل موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكي يتسم بحثه بالدقة– تحديد تعريف شامل وواضح لهذه المؤسسات يكون هذا التعريف مظهرا للحدود الفاصلة بين هذا النوع من المؤسسات والمؤسسات الكبيرة ويحظى بالإجماع والقبول من طرف جميع أو أغلبية الباحثين في هذا الميدان ناهيك عن كونه مبرزا لمدى مساهمة هذا النوع من المؤسسات في وضع برامج تنموية اقتصاديا واجتماعيا وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المحور بالإضافة إلى التعاريف المختلفة لبعض الدول والهيئات والمنظمات الاقتصادية.

وقبل التطرق للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لابد من التطرق أولا إلى التعريف بالمؤسسة بصفة عامة :

01– تعريف المؤسسة :

حتى يتسنى لأي مجتمعٍ من المجتمعات الإنسانية أن يقوم بإنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات المتعددة للقاطنين فيه، فإنه من الضروري أن يكون تحت تصرفه عناصر الإنتاج اللازمة للقيام بالعملية الإنتاجية، وعناصر الإنتاج هذه يجب أن تتفاعل فيما بينها تحت إدارة تنظيمٍ اقتصادي واجتماعي، هذا التنظيم يعرف باسم " المؤسسة ".

– وتعرف المؤسسة أيضا أنها:" إدارة في خدمة الغير، مهمتها هي الإنتاج لإشباع حاجات الناس، يسيرها مقاول والذي يتحمل مخاطر الإنتاج ".[1]

– ويعرف مكتب العمل الدول المؤسسة أنها:" هي كل مكان لمزاولة نشاط اقتصادي ولهذا المكان سجلات مستقلة".[2]

– كما يمكن أن تعرف المؤسسة على أنها:" وحدة اقتصادية تتجمع فيها الموارد البشرية والمادية اللازمة للإنتاج الاقتصادي". [3]

ومن خلال التعاريف السالفة الذكر يمكننا استنتاج التعريف التالي:

[1] بلقاسم سلاطنية، **العلاقات الإنسانية في المؤسسة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد05، ديسمبر 2004، ص 45 .

[2] صخري عمر، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2006، ص 24 .

[3] عرباجي إسماعيل، **اقتصاد المؤسسة**، بدون الدار النشر، الطبعة الثانية، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 13 .

المؤسسة هي كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل إنتاج/ تبادل السلع والخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين بغرض تحقيق نتيجة ملائمة وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز الزمني والمكان الذي يوجد فيه، وتبعا لحجم ونوع النشاط .

01- تصنيف المؤسسة : هناك عدة معايير تصنف على أساسها المؤسسة ومن جملتها ما يلي:

أ- تصنيف المؤسسة حسب المعيار القانوني: حسب هذا المعيار نجد: المؤسسات الخاصة، والمؤسسات العامة والمؤسسات التعاونية، بالإضافة إلى المؤسسات المختلطة. [1]

ب- تصنيف المؤسسة حسب النشاط الذي تقوم به: يمكن تصنيف المؤسسة على أساس الهدف والوظيفة التي تؤديها إلى أربعة أصناف رئيسية هي:

* **المؤسسة الإستخراجية:** وتقوم باستخراج الثروات الطبيعية من الأرض، سواءً كانت من داخلها أو على سطحها كالبترول، الثروة الحيوانية كالأسماك.

* **المؤسسات الصناعية:** وهي التي تقوم بتحويل المواد الأولية باختلاف أنواعها إلى مواد وسلع جاهزة للاستعمال.

* **المؤسسات التوزيعية:** تقوم بوظيفة التسويق، وتوزيع المنتجات (سلع أو خدمات) .

* **المؤسسات الخدمية:** تختص في تقديم الخدمات للمجتمع مثل: النقل والاتصالات .[2]

ج- **تصنيف المؤسسة حسب معيار الحجم:** حسب هذا المعيار تقسم المؤسسة إلى: مؤسسات كبيرة، مؤسسات متوسطة، ومؤسسات صغيرة، إضافة إلى المؤسسات المصغرة .

د- **تصنيف المؤسسة حسب طبيعة المنتجات** : حيث نجد :

* مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية . * مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية .* مؤسسات إنتاج سلع التجهيز.

02- تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

أثار تحديد مفهوم المؤسسات المصغرة كثيرا من الجدل بين الأوساط الاقتصادية الدولية والمحلية رغم وجود المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة وانتشارها في دول العالم النامي والمتقدم كافة على حد سواء وأظهرت الدراسات أن هناك ما يجاوز الخمسين من التعريفات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومعظم الدول لا تملك تعريفا رسميا لهذا النوع من المؤسسات، فالتعريف يكون إما معتمدا بنص قانوني مثل الجزائر، أو تعريفا إداريا مثل ألمانيا الغربية،[3] ويوجد من التعاريف ما هو متفق عليه من طرف منظمات دولية إلا أن المفاهيم لم تكن محل إجماع رغم تعدد المحاولات الهادفة لإيجاد مفهوم موحد وشامل يحظى بقبول المهتمين بهذا القطاع سواء داخل الدولة

[1] ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، بدون طبعة، الجزائر، بدون سنة نشر، ص ص 53-54 .

[2] يحي حداد وآخرون، **مؤسسات الأعمال: الوظائف والأشكال القانونية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، بدون طبعة، بدون سنة نشر، ص ص08-09.

[3] ظاهر القشي، **أثر غياب الإستراتيجية المحاسبية في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم على كفاءة الأداء**، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الثاني، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2010.

الواحدة أو على المستوى الدولي،[1]ومن العوامل التي أدت إلى اختلاف التعاريف بين المفكرين وبين الدول وبين الهيئات الاقتصادية و المنظمات نذكر:[2]

- ✓ اختلاف درجات النمو الاقتصادي بين الدول وبين القطاعات الاقتصادية حتى داخل الدول الواحدة .
- ✓ تباين طبيعة الأنشطة الاقتصادية من صناعية إلى تجارية إلى زراعية من جهة واختلاف فروع النشاط الاقتصادي الواحد من جهة ثانية (تجارة بالتجزئة، تجارة الجملة ...الخ) .
- ✓ كثرة المعايير المعتمدة من طرف الدول في تصنيف المؤسسات .

تعددت التعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتعدد الجهات المهتمة بها ونورد بعضها فيما يلي:

- **تعريف لدى بعض المنظمات الدولية:** نذكر منها :

تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية " اليونيدو" : تعرفها بأنها: " الصناعات الصغيرة بأنها تلك الصناعات التي يعمل بها أكثر من 15 عامل وأقل من 19 عامل، والمتوسطة هي التي توظف من 20 إلى 99 عامل". [3]

تعريف منظمة العمل الدولية (ILO): تعرف منظمة العمل الدولية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها: " المؤسسات التي يعمل بها حتى 50 عاملا،[4] وتحدد مبلغا لا يزيد عن 1000 دولار لكل عامل تزداد إلى5000 دولار في بعض الصناعات على ألا يزيد رأس مال المؤسسة عن 1000.00 دولار .[5]

- **تعريف لدى بعض المنظمات الدولية:**

تعريف اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا (L'ANASE) : تقدم هذه الدول تعريفا مفصلا اعتمادا على معيار العمالة ومعيار رأس المال فنجد :

---

[1] يوسف حميدي، **مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، 2008 ، ص 64 .

[2] غنية العيد شيخي، **دور الشراكة الأورمتوسطية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاسها إلى التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2010، ص ص61-62 .

[3] أتشي شعيب، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009، ص 64 .

[4] برودي نعيمة، **التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17و18 افريل 2006، ص 02

[5] فيشوش حمزة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإستراتيجية لمواجهة العولمة في ظل اقتصاد المشاركة**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، ، جامعة محمد بوضياف بالمسلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2009، ص 71 .(بتصرف)

جدول رقم (01): الحد الأقصى لاستخدام العاملين و رأس المال كمعيـار لتحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض دول جنوب شرق آسيا

الدولة	عدد العمال	الأصول الثابتة
أندونيسيا	أقل من 9 عامل	500000 روبية
ماليزيا	أقل من 25 عامل	250000 دولار ماليزي
تايلاندا	أقل من 50 عامل	Baht أقل من 02 مليون
سنغافورة	أقل من 50عامل	250000 دولار سنغافورة

المصدر: فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**، مؤسسة شباب الجامعة، بدون طبعة، ليبيا، 2005، ص 55 .

- **تعريف الاتحاد الأوروبي:** سنة 1996 وضع الاتحاد الأوروبي تعريف للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والذي كان موضع اتفاق بين جميع الدول الأعضاء، حيث أعتمد هنا وفي هذا التعريف على كل من معيار عدد العمال ورقم الأعمال والحصيلة السنوية لتحديد تعريفها وهذا ما يوضحه الجدول التالي:[1]

جدول رقم (02): يوضح تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوروبي

الصنف / المعيار	عدد الأجراء (أجير)	رقم الأعمال (مليون أورو)	الحصيلة السنوية (مليون أورو)
مؤسسة مصغرة	أقل من 10	/	/
مؤسسة صغيرة	أقل من 50	07	05
مؤسسة متوسطة	أقل من 250	لا يتجاوز 40	لا يتجاوز 27

المصدر: حاكمي بوحفص، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: واقع وآفاق**، المرجع السابق، ص 211 .

– تعريف لدى بعض البلدان المتقدمة :

- **في الولايات المتحدة الأمريكية، ايطاليا، فرنسا:** لقد استندت هيئة الأمم المتحدة في دراسة لها عن المحاسبة في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة علي معيارين وهما العمالة والحجم، وذلك بعدما أفادت بعدم وجود تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات، [2]أما في **كندا واستراليا** توظف حتى 99 عامل، في **الدنمارك** توظف حتى 50 عامل .[3]
- **اليابان:** جاء تعريفها ضمن قانون معدل في 03 ديسمبر عام 1999 على الشكل الذي يوضحه الجدول التالي :

[1] – حاكمي بوحفص، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: واقع وآفاق**، الملتقي الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي سعيدة، يومي 14 و 15 ديسمبر 2004، بدون صفحة .

[2] – يعقوب الطاهر ، شريف مراد، **المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة**، الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يومي 07 و 08 أفريل 2008 .

[3] آيت عيسى عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر آفاق وقيود**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، 2009، ص 03 .

جدول رقم (03): التعريف القانوني للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في اليابان

عدد العمال	رأس المال (مليون ين)	القطاع
الصناعة والقطاعات الأخرى	300 أو أقل	300 عامل أو أقل
مبيعات الجملة	100 أو أقل	100 عامل أو أقل
مبيعات التجزئة	50 أو أقل	50 عامل أو أقل
الخدمات	50 أو أقل	100 عامل أو أقل

المصدر:مركز التعاون الياباني لمنطقة الشرق الأوسط، **عن التجربة اليابانية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** طوكيو 2002، نقلا عن: لخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها(دراسة حالة الجزائر)** أطروحة دكتوراه دولة، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 16 .

- تعريف لدى بعض الدول النامية:

تركيا: المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي التي يعمل بها من 10 إلى 49 عامل، بينما المؤسسة المتوسطة هي التي يعمل بها من 50 إلى 199 عامل، أما فيما يخص المؤسسات متناهية الصغر فهي المؤسسة التي يعمل بها أقل من 10 عمال .[1]

الجزائر: عرف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القانون التوجيهي كما يلي :[2]

المادة 04: تتكون المجموعات التي تظم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات من المؤسسات التي توفر الشروط التالية:

* تشغل ما بين 01 و 250 شخص. * تستوفي معايير الاستقلالية.

* لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 02 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج .

ويمكن أن نورد هذا التعريف بالشكل المفصل كما يلي :

المادة 05: المؤسسة المتوسطة هي مؤسسة تشغل ما بين 05 و250 عاملا ويكون رقم أعمالها محصور بين 200 مليون دينار و02 مليار دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية مابين 100و500 مليون دينار .

المادة06:المؤسسة الصغيرة هي مؤسسة تشغل مابين 10و49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100مليون دينار .

كما أن اهتمام الفكر الاقتصادي خلال فترة طويلة كان مرتكزا على المؤسسات الكبرى، باعتبارها قاطرة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى تهميش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1] لخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها(دراسة حالة الجزائر)**، المرجع السابق، ص 17 .

[2] الجمهورية الجزائرية، **قانون رقم01- 18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، العدد 77 من الجريدة الرسمية، 15 ديسمبر 2001، المادة 04،05،06، ص05

نتج عنه غياب تعريف دقيق لها، فالجزائر وعلى غرار بقية الدول لم تدرج تعريف دقيق في كتاباتها الاقتصادية لهذه المؤسسات .[1]

02-1: خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مما لاشك فيه أن المشروع الصغير لا يشكل سوى خلية صغيرة في النسيج الاقتصادي للبلد إلا أنه الخلية الفعالة والمتممة للنسيج الاقتصادي في المجتمع، وتتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالخصائص و المميزات الأساسية التالية :

- ✓ إن اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التقنية البسيطة يتيح لها المرونة في العمل وتخفيض التكاليف غير المباشرة، مما يساعدها على التكيف السريع مع مستجدات السوق .
- ✓ جل هذه المؤسسات تعتمد على المواد المحلية، مما يساعدها على تجنب تقلبات سعر الصرف وانعكاسات ذلك على النتائج المالية الخاصة بها .
- ✓ الكفاءة والفعالية: وهي تتميز بتوافر الظروف التي تسمح لها بتحقيق الكفاءة الفاعلية بدرجات أعلى بكثير مما يمكن المؤسسات الكبيرة الوصول إلى هذه الكفاءة . [2]

كما تتفرد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببعض السمات التي تميزها عن باقي المؤسسات، نجملها فيما يلي:

- ✓ الجمع بين الإدارة والملكية حيث يكون صاحب المشروع هو نفسه مدير المشروع.
- ✓ يغلب على أنشطتها طابع الفردية في مجال الإدارة، التخطيط والتسويق.
- ✓ بساطة الهيكل التنظيمي كونها تدار غالبا من طرف شخص واحد مسئول إدارياً، مالياً وفنياً.
- ✓ بساطة التكنولوجيا المستخدمة نظراً لضعف القدرة المالية لمالك المشروع الصغير.
- ✓ ارتفاع كثافة العمل دون تكبّد تكاليف رأسمالية عالية.[3]

02-2: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة متميزة في الاقتصاديات الحديثة وقد تعدت هذه الأهمية في السنوات الأخيرة لتصل إلى أن تكون مصدرا لتنمية الدخل وخلق فرص العمل والدليل على ذلك الإحصائيات التي تنص على أن عدد هذه المؤسسات أصبح يمثل ما يقارب 90%من مجموع المؤسسات الصناعية في الدول المتقدمة .

---

[1] سهام شيهاني، طارق حمول، **تقييم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في التقليل من البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15 و16نوفمبر 2011، بدون صفحة

[2] مليكة زغيب، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، العدد 05، سطيف، الجزائر، 2005، ص 173.

[3] بركان دليلة، حايف سي حايف شيرا، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للقضاء على البطالة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15و 16 نوفمبر 2011، ص ص 08-09 .

كثيرة هي الدول التي تولى أهمية قصوى لهذا النوع من المؤسسات حتى أن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية يقدم تقريرا سنويا عن حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للكونغرس .[1]

ثانيا: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية

بات مصطلح التنمية من أكثر المصطلحات شيوعا في هذه الأيام، لا شيء إلا لأن الأمر يتعلق بمستقبل الإنسان على هذه الأرض، و قد تعددت الاتجاهات المناقشة لهذا المنهج التنموي، خاصة بعد اتساع فجوة الاحتياجات الاقتصادية و الاجتماعية و المتطلبات البيئية، و أصبح من الضروري التخلي عن المفهوم التقليدي للتنمية و الانتقال إلى مفهوم جديد للتنمية يراعى فيه الجانب الذي بات يعد من أهم الأولويات التي تعيق رفاهية المجتمعات المتقدمة و المتخلفة وهو الجانب الاقتصادي .

قبل التطرق إلى التنمية الاقتصادية لابد من إعطاء وجيز عن التنمية :

01- تعريف التنمية: للتنمية عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

- هي عملية تطوير القدرات وليست عملية المنفعة أو الرفاهية الاقتصادية فقط بل الارتقاء بالمستوى الثقافي والاجتماعية والاقتصادي، وحق التعبير و الحفاظ على البيئة وحق المشاركة في تقرير شؤون الأفراد بين الأجيال الحالية والمقبلة .[2]

- التنمية هي عملية تغيير واع يحدث في المجتمع من خلال التوحد والمشاركة بين جهود المواطنين والحكومة بهدف الاستفادة من كافة الموارد المتاحة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، ويتم ذالك وفق خطة مرسومة.[3]

من خلال هذين التعريفيين يتبن لنا أن التنمية تقوم النقاط التالية:

- ✓ تشمل عملية التنمية كل الجوانب المتعلقة بالمجتمع (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية.....الخ).
- ✓ تعتمد التنمية بالأساس على المشاركة الشعبية والتعاون بين الحكومة وكافة أفراد الشعب.
- ✓ التنمية هي عملية مخططة.
- ✓ العنصر البشري هو أساس التنمية.

إذاً فموضوع التنمية لا يقتصر على التنمية الاقتصادية فقط بل تتخطى ذالك لتضم تنمية الجوانب الاجتماعية، والثقافية للمجتمع.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التنمية على أنها:" **عبارة عن عملية منظمة ومستمرة عبر الزمن لخلق عضوية اقتصادية تضمن الزيادة في الدخل ونصيب الفرد من أجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية** " .

02-تعريف التنمية الاقتصادية

- تعرف التنمية الاقتصادية على أنها: " ديناميكية متتابعة ذلك أن التغيير في أي مجموعة من المتغيرات في الاقتصاد القومي يتمخض عن تغيرات في مجموعة أخرى منها، وقد يترتب عن ذلك كله زيادات في نصيب الفرد

[1] قويدر عياش، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كميزة تنافسية والتحديات الاقتصادية العالمية الجديدة**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الأغواط، يومي 08-09 أفريل 2002، ص 01 .(بتصرف

[2] خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، بدون بطبعة، القاهرة، 2010، ص 19.

[3] إحسان حفظي، **علم اجتماع التنمية** ، دار المعرفة الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية، 2006، ص 33 .

من الدخل القومي ولا تقف هذه العملية عند هذا الحد، فالزيادة في الدخل تترتب عنها متتبعات تتمخض بالضرورة عن زيادات أخرى في الدخل، والمشكلة التي تواجه الذين يرغبون في سياسات الإسراع بعملية التنمية تتمثل في اكتشاف المتغيرات والعلاقات الأساسية في عملية التنمية" .

بوجه عام تعرف التنمية الاقتصادية بأنها :

– العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوب بالزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير في الإنتاج .

– وسيلة لتمكين الإنسان من تحقيق ذاته وتحقيق قدر أكبر من الرفاه وتأمين مستوى أرفع لنمط حياته وبالتحديد الاجتماعي والصحي والتعليمي والخدمات .[1]

من خلال هذا التعريف يمكن استخلاص عناصر التنمية الاقتصادية وكالتالي :

أ– العملية: هي تلك التفاعل الذي ينجز عنه نمو الناتج الكلي للاقتصاد الذي يشمل اكتشاف موارد إضافية جديدة للإنتاج وتحسين المهارات .

ب– الدخل القومي الحقيقي: و الذي يشير هنا إلى مجموعة الناتج القومي مع السلع والخدمات النهائية .

ج– خلال فترة طويلة من الزمن: الذي نقصد به أن سد هذه الثغرات والزيادة في الدخل القومي تكون لفترة زمنية طويل .[2]

02–2: خصائص التنمية الاقتصادية: تتمثل أهم الخصائص التي تتميز بها التنمية الاقتصادية فيما يلي:[3]

أ– الشمولية: إن المنهج الإسلامي للتنمية لا يستهدف رقي الإنسان ماديا فحسب إنما روحيا بصفة أساسية، وأن مبدأ الشمول في التنمية الاقتصادية الإسلامية يقتضي أن تتضمن التنمية كافة الاحتياجات البشرية من أكل وملبس وحق العمل ... الخ .

ب– التوازن: فالتنمية في الإسلام هي متوازنة لأنها لا تستهدف الكفاية فحسب أي زيادة الإنتاج و إنها تستهدف أساسا العقل أي عدالة التوزيع. وأن مبدأ التوازن في التنمية الاقتصادية يقتضي أن توازن هو جهود التنمية.

ج– الواقعية: هي النظر إلى مشكلة من الوجهة الواقعية وهي التي تضع الحلول المثالية التي تكون في كثير من الأحيان بعيدة عن إمكانية التطبيق في الواقع وتتضح هذه الواقعية في مجال التنمية الاقتصادية في أن الإسلام نظر إلى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تظهر في مجتمع الإسلامي نظرة واقعية ووضع لها الحلول الواقعية .

د– المسؤولية: يعتبر مبدأ المسؤولية من أهم المبادئ وضوحا في التشريع الإسلامي، وإن المتتبع لأحكام الشريعة يلاحظ أن هذه المسؤولية تتحدد في جانبين:

* مسؤولية المجتمع عن بعضه البعض . * مسؤولية الدولة عن المجتمع .

---

[1] مصطفى عبد اللطيف، بن سانية عبد الرحمان، **انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الأفق الإسلامي**، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع ... ورهنات المستقبل، المركز الجامعي غرداية ، يومي 23–24فبراير 2011، بدون صفحة

[2] محمد عبد العزيز عجمية، محمد الليشي، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية، 2001،ص 63

[3] مريبعي سوسن، **التنمية البشرية في الجزائر : الواقع والأفاق**، رسالة ماجستير في علوم التسيير،2013، ص ص 13–14

هـ- الكفاية: إذن إن المشكلة الاقتصادية في الإسلام لم ترتبط منذ البداية في توفير الضروريات الأساسية للمعيشة وإنما في رفع مستوى المعيشة وتحسينه وهو ما انتهى إليه الفكر الاقتصادي الحديث معبرا عنه باصطلاح " الرفاهية الاقتصادية " أو " الرخاء الاقتصادي " حيث يقول الدكتور "شوقي الغنجر" ولا تسلم كلية باستخدام اصطلاح الفكر الاقتصادي الحديث أو ربط المشكلة الاقتصادية في الإسلام في الرجاء المادي إنما تفضل الإبقاء على الاصطلاح الدقيق الذي أخذ به الفقهاء القدامى وهو مصطلح " حد الكفاية."

ثالثا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

لقد استطاعت الكثير من الدول النامية وحتى المتقدمة تجاوز مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية من خلال اعتمادها على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لما يتميز به من إمكانيات اقتصادية هائلة في تطوير النشاط الاقتصادي وترقيته، حيث أن أغلب مناصب الشغل المستحدثة اليوم تعود في أغلبها إلى المؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتركز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساسا في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لأي إستراتيجية أو سياسية تنموية كانت، حيث أصبح للصناعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة وأدوارا مهمة تلعبها يمكن أن نوضح أهمها في النقاط التالية:

01- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي: يتمثل دورها في :

01-1: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

هذا النمط من الاستثمار له فعالية وقدرة كبيرة في توظيف الفائض من العمالة، لانخفاض تكلفة خلق فرص العمل وارتفاع معدل نمو الاستيعاب الذي هو اكبر من المؤسسة الكبيرة، فهي تستوعب الحجم الأهم من فئات مخرجات أنظمة التعليم والتكوين من جهة، وعامل أساسي في تدريب العاملين وتوفير فرص تعلم المهارات لباقي الفئات الأخرى بما يفتح مجال اكبر أمامهم للتوظيف هذا من جهة أخرى. أي أنها بمثابة شبكة أمان لمجتمع في التوظيف[1]، وهو ما يكسبها قدرة على امتصاص الاختلالات المصاحبة لمختلف الاقتصاديات من ارتفاع البطالة والنمو السريع للسكان مقابل ندرة رؤوس الأموال، فقد ساعدت في مواجهة الاختلالات التي اتسمت بها معظم الدول عقب التصحيح الهيكلي والظروف التي سادت بها خاصة تسريح العمال حيت وفرت في فرنسا مثلا في الفترة (1989-1995) ما يزيد عن1.2 مليون منصب عمل، وهي الفترة التي شهدت تسريح أكثر من مليون عامل من المؤسسات الصناعية الكبرى تحت شروط المنافسة الدولية. [2]

ونظرا لاستفحال ظاهرة البطالة ووصول معدلاتها إلى مستويات عالية جدا، إضافة إلى كونها هاجسا اقتصاديا واجتماعيا في مجال التشغيل استوجب الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها النمط الأكثر فعالية في تحريك القوى العاملة نحو التصنيع وهذا ما تم العمل به في إطار المخطط الخماسي 2010-2014، الذي يسعى الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، والعمل على تخفيض

[1] موسى رحماني، بوزاهر نسرين، **التعاون الوظيفي (التآزر) ودوره في تأهيل المؤسسات الصغيرة والصناعات التقليدية في الجزائر**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و18افريل2006، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص02

[2] بلوناس عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقدرة على المنافسة في ضل اقتصاد السوق بالإسقاط على الحالة الجزائرية، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي17 و18افريل2006، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص 02

نسبة البطالة إلى أدنى مستوياتها، حيث حققت سياسة التشغيل بين سنة 2010 إلى غاية جوان 2012 حوالي 78%من أهدافها، نظرا لاستحداث أكثر من1.250.000 منصب شغل بالقطاعين الاقتصادي و الوظيف العمومي، في حين تم استحداث 1.094.000 منصبا آخرا في إطار أجهزة الإدماج المهني علاوة عن الأهداف المسطرة ضمن هذا المخطط، فان الشبكة الاجتماعية المستحدثة في إطار التضامن الوطني ساهمت من جهتها بفتح ما يجاوز المليون منصب شغل، و التضامن الوطني ساهمت من جهتها بفتح ما يجاوز المليون منصب شغل أي 1.033535، كما تم في هذا السياق إنشاء 279.000 مؤسسة مصغرة من قبل الشباب بين سنة 2010 والسداسي الأول من سنة 2012 في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة .[1]

جدول رقم(04): تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2003-2007)

	*2003	*2004	** 2005	*** 2006	*** 2007
مؤسسات ص. م خاصة (الأجراء أرباب العمل)	550386	592758	888829	977942	1064983
المؤسسات العمومية	/	71826	76283	61661	57146

المصدر:* نشرية المعلومات الاقتصادية العدد: 9 سنة 2005

** نشرية، عدد 10، سنة 2006.

*** نشرية المعلومات الاقتصادية العدد: 12 سنة 2007 وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. نقلا عن: عبد الرزاق خليل، عادل نقموش، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي17 و18افريل2006، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، بدون صفحة .

جدول رقم (05): نسبة اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي اليد العاملة

البلدان	نسبة اليد العاملة المستغلة في المؤسسات ص .م من إجمالي اليد العاملة	نسبة المؤسسات ص .م من إجمالي المؤسسات الاقتصادية
ألمانيا	% 65.7	%99.7
اليابان	%73.8	%99.5
الولايات المتحدة الأمريكية	%53.7	%99.7
فرنسا	%69	%99.9
كندا	%66	%99.8
انجليزا	%67.2	%99.9
السويد	%56	%99.8

المصدر: يوسف قريشي، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة ميدانية)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ،2005 . نقلا عن: بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، **دور المؤسسات**

[1] جيلالي بوشرف، فوزية بوخبزة، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي17 و18افريل2006، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص 192

الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و زيادة مستويات التشغيل، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05 و 06 ماي 2013، ص 11 .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) الذي يبين نسبة العمالة التي تعمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن الولايات المتحدة تشكل نسبة 99.7 %من إجمالي المؤسسات وتساهم في توفير نسبة 53.7 %من العمالة، أما اليابان بلغت نسبة العمالة 73.8 %يشتغلون في مؤسسات تستخدم أقل من 100عامل، أما فرنسا بلغت بها نسبة العمالة بـ 69 %من إجمالي اليد العاملة، وقد يرجع إلى الاستخدام في المشاريع الكبرى، وهو حقيقة واقعة وأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحدها هي التي تخلق فرص العمل الجديدة والقادرة على امتصاص البطالة.

01-2: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توزيع الصناعة وتحقيق التنمية الإقليمية

تتميز الصناعات الصغيرة والمتوسطة بانتشارها جغرافيا مقارنة بالصناعات الكبيرة التي تتركز في المدن والمناطق الصناعية، مما يمكنها من القيام بدور مهم وفعال لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية نذكر من بينها ما يلي:[1]

- ✓ توزيع الصناعة حيث تستطيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة أن تؤدي دورا مهما في توزيع الصناعة بين الإقليم، وذلك لأن مصانع جديدة في المدن أصبح أمرا غير مرغوب فيه اقتصاديا واجتماعيا.
- ✓ التخفيف من الفوارق الإقليمية، وذلك أن قدرة الصناعات الصغيرة والمتوسطة على الانتشار وتوزيع الصناعة بين الأقاليم يساعد على توزيع الدخل بينها ومنه التخفيف من حدة الفقر في المناطق النائية.
- ✓ الحد من الهجرة الريفية نحو المدن حيث تستطيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال انتشارها في الريف أن تستوعب فائض العمالة الريفية، والحد من درجة البطالة الموسمية وتحقيق استخدام أمثل لهذه العمالة.

01-3: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جذب وتعبئة المدخرات

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أحد مجالات جذب المدخرات وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات، حيث أنها تساهم في توفير مناصب عمل جديدة، وهي تعتمد أساسا على محدودية رأس المال مما يعتبر عنصرا لجذب صغار المدخرين لأن مدخراتهم القليلة تكون كافية لإقامة هذه المؤسسات، ومن ناحية أخرى فإنها تتوافق وصغار المدخرين الذين لا يملون لنمط المشاركة التي لا تمكنهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم.[2]

[1] فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**، المرجع السابق، ص ص 73- 75

[2] لخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها(دراسة حالة الجزائر)**، المرجع السابق، ص 58 . (بتصرف)

01-4: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دور فعال في تنمية وترقية الصادرات، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل تكسب السلع والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ميزة تصديرية و من أهم هذه العوامل نذكر ما يلي:[1]

- ✓ مهارة العمل اليدوي للمنتجات التي تقدمها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مما يؤدي إلى قبول الرواج من طرف الأسواق الخارجية .
- ✓ التمتع بالمرونة الكبيرة التي تجعلها قادرة على التحول من نشاط لأخر ومن خط إنتاج لأخر ومن سوق لأخر وذلك بسبب انخفاض حجم إنتاجها نسبيا على المدى القصير .
- ✓ اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فنون إنتاجية كثيفة العمل مما يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة وبالتالي تكتسب ميزة تنافسية في أسواق التصدير.

الجدول رقم (06): يبين حصيلة التصدير خارج المحروقات ما بين السنوات2005 – 2007

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنـــــــة	2005	2006	2007
قيمة صادرات السلع والخدمات خارج المحروقات	907	1184	1312

المصدر: منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، نشرة المعلومات الاقتصادية رقم12 مؤشرات عام2007، ص46. ومؤشرات عام2006، ص 35. ومؤشرات عام 2005 ، ص 35 . **نقلا عن:** عبد الرزاق خليل، عادل نقموش، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية** ، بدون صفحة.

الشكل رقم(01): حصيلة التصدير خارج المحروقات ما بين السنوات2005 – 2007

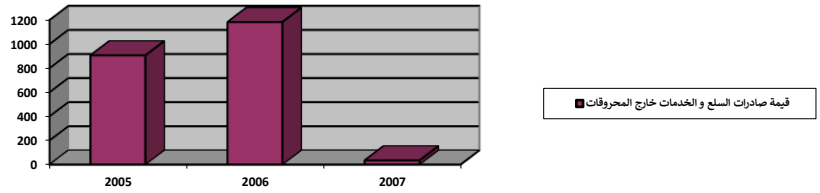

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم 06 .

نلاحظ من الجدول رقم (06) أن الصادرات خارج قطاع المحروقات في تطور مستمر ليصل في 2007 إلى1312 مليون دولار أمريكي، إذ يسهم في التصدير بصفة أساسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، هذا ما يجعلنا نجزم بضرورة تدعيم هذا القطاع وترقيته في ظل الإصلاحات الاقتصادية الجارية كرهان

[1] زويتة محمد الصالح ، **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2007، ص 58 . (بتصرف)

أساسي لتنويع مبيعات الجزائر للخارج، مما يؤدي إلى زيادة حصيلة البلد من العملة الأجنبية، و بالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية للبلد ككل.

02- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاجتماعي: و يتمثل دورها في :

02-1: تكوين الإطارات الإدارية

تعتبر بمثابة مراكز تدريبية بالنسبة للأفراد لتعلم وحل مشاكل الإدارة والإنتاج وخاصة أن معاهد الإدارة ومراكز التدريب محدود الخبرة وضعيفة الإمكانيات.

02-2: خلق فرص عمل جديدة

إن الدول المتقدمة و بالأخص الدول النامية تعانيان من مشكلة البطالة وخاصة في المجال الزراعي وقطاع الخدمات، وعليه فالصناعات الصغيرة والمتوسطة تستطيع أن تلعب دورا هاما من خلال إقامة المصانع مكان وجود البطالة، مما تؤدي إلى خلق فرص منتجة للعمل، فضلا على أن هذه الصناعات تتطلب إنفاق مبالغ كبيرة على المرافق العامة كما هو الحال عند إقامة المصانع الكبيرة، وهذه الصناعات تستخدم فنون إنتاج بسيطة و التي تستخدم اليد العاملة بشكل مكثف، مما يترتب عليه المساهمة في حل مشكلة البطالة .[1]

02-3: مساهمتها في التنمية الجهوية

نظرا لصغر حجم المؤسسات يمكنها أن تنشأ بمناطق جغرافية متعددة بعيد عن المناطق الصناعية حيث أن هذه المؤسسات تميل إلى استخدام تقنيات إنتاجية محلية، وهذا ما يجعلها أكثر مرونة للتأقلم مع أي بيئة جغرافية.[2] فانتشار هذه المؤسسات في مناطق مختلفة يساعد على فك العزلة، ويبقى التوازن الجهوي غير محقق لحد الآن، ولفك العزلة على الدول توفر الظروف الملائمة للاستثمار وذلك لمحاربة النزوح الريفي إلى المدن ولتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية في استثماراتها.

02-4: الرفع من دخل الفرد

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أمل السلطات العمومية لامتصاص البطالة وتوفير مناصب الشغل لأنها تنشط في مختلف فروع النشاط، وبالرغم من أن السلطات الحكومية والشركات العمومية تساعد هي الأخرى على تحسين مستوى دخل الفرد إلا أنها تتعرض في العموم إلى السرقة والاختلاس أو الانهيار.

كما أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة تلعب دورا استراتيجيا في تحقيق مبادئ التنمية البشرية وذلك عن طريق توسيع البدائل والخيارات أمام الناس سواء من خلال تشكيلة العمل أو تشكيلة السلع والخدمات وتسعى إلى توفير هذه السلع والخدمات بأسعار رخيصة وجودة مناسبة في متناول الفقراء، بالإضافة إلى خلق فرص عمل أوسع سواء من خلال العمل في المنزل أو مع أفراد الأسرة دون الإخلال بواجبات الأسرية .[3]

---

[1] حكيم شبوطي، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التشغيل**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص 86 . (بتصرف

[2] عبد الرحمان يسرى أحمد، ***قضايا اقتصادية معاصرة***، الدار الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية، 2000 ، ص 207

[3] سلطان كريمة، **دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها في التنمية الاقتصادية**، الملتقي الدولي الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر، جامعة سكيكدة، يومي 13 و 14 أفريل 2008، بدون صفحة

رابعا: التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

في إطار التوجه الجديد نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدفع عجلة التنمية (الاقتصادية و الاجتماعية) في الجزائر، بعدما أثبتت المؤسسات الكبيرة فشلها في تحقيق ذالك خاصة في الآونة الأخيرة وبالنظر إلى الإصلاحات والبرامج التأهيلية المسطرة للرقي بهذا القطاع، فقد أدى ذالك إلى زيادة معتبرة في عدد هذا النوع من المؤسسات ووفقاً لما تشير إليه الإحصائيات المدرجة ضمن تقارير الوزارة ولتوضيح ذالك أكثر تم إعداد الجدول التالي:

الجدول رقم (07): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية للجزائر(2001-2013)

السنوات	طبيعة المؤسسة			المجموع	معدل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
	المؤسسات العـــامة	المؤسسات الخاصة	المؤسسات التقليدية		
2001	788	179893	64677	245358	1,06
2002	788	189552	71523	261863	1,10
2003	788	207949	79850	288587	1,08
2004	788	255449	86732	312959	1,09
2005	874	245442	96072	342788	1,09
2006	739	269809	10622	376767	1,09
2007	666	293946	116374	410959	1,26
2008	626	392013	126887	519526	1,20
2009	591	455398	169080	625069	1,20
2010	557	618515	135623	754695	1,06
2011	572	511856	146881	659309	0,87
2012	557	550551	160764	711832	1.05
2013	547	578586	168801	747934	-

المصدر: ياسين مراح، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الاستثمار المحلي (حالة ولاية المدية 2000-2013)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة المدية، 2015-2016، ص ص 12-13.(بتصرف)

الشكل رقم(02): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية للجزائر(2001-2013)

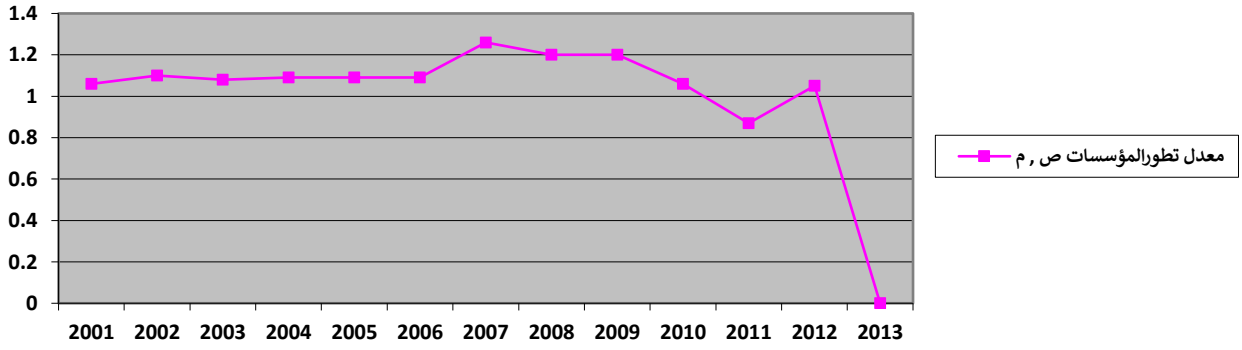

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم 07 .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (07) أعلاه أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تزايد مستمر من سنه إلى أخرى، فالإحصائيات الموجودة تشير إلى أن أكثر من ضعفي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة في الجزائر أنشأت خلال الفترة 2001– 2013، أي بعد صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضمن هذا التطور نجد أن القطاع الخاص كان له النصيب الأكبر ضمن هذه الزيادة، ففي سنه 2001 بلغ إجمالي المؤسسات 245358 مؤسسة وفي سنة 2013 ارتفع عدد إجمالي المؤسسات إلى 747934مؤسسة أي بنسبة تطور 67,19% مقارنة مع سنة 2001، والملاحظ كذالك أن أغلبية هذه المؤسسات تنتمي للقطاع الخاص، حيث نلاحظ أن المؤسسات التي تنتمي للقطاع الخاص شهدت زيادة معتبرة حيث كانت تبلغ 179893 مؤسسة سنه 2001، ووصلت إلى 578586 مؤسسة في سنة 2013 أي بمعدل تطور 68,90%، بينما تأتي الصناعة التقليدية في المرتبة الثانية حيث قدر عددها 64677 مؤسسة في سنة 2001، بينما في سنة 2013 ارتفع عددها ليصل إلى 168801مؤسسة أي بنسبة تطور قدرت بـ 61.68%، بينما القطاع العام فنلاحظ تراجع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 788مؤسسة سنة 2001 إلى 547 في سنة 2013، وهذا راجع إلى تطبيق سياسة خصوصية المؤسسات ويمكن إرجاع زيادة تعداد المؤسسات الخاصة إلى السياسة الاقتصادية التي تبنتها الدولة بهدف ترقية وتطوير دور هذا القطاع في المجال الاقتصادي، من خلال مختلف الإجراءات التحفيزية التي تهدف إلى نموها ا وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني.

النتائج الأساسية: في نهاية الدراسة وعقب هذا التحليل، يمكننا التطرق إلى جملة من الاستنتاجات التي نراها ضرورية ومفيدة في هذا الشأن :

- ✓ يرجع الاختلاف في تحديد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع الدول، إلى درجة النمو والتطور التكنولوجي لكلّ دولة، وضبط التعريف بالنسبة للجزائر بصدور القانون التوجيهي في سنة 2001 الذي دعّم هذا القطاع بالدعائم القانونية والتشريعية ومختلف الامتيازات الممنوحة لها، فهو بمثابة الإطار القانوني الذي ينضم عملها ويضمن السير الحسن وبالتالي يعمل على تطويرها ونموها.
- ✓ تساهم المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر من خلال مساهمتها الفعالة في مجال خلق مناصب العمل وهذا علاوة على مساهمتها في القيمة المضافة والناتج الداخلي بالإضافة إلى مساهمتها في المبادلات الخارجية والجانب الاجتماعي .
- ✓ تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، السبب الرئيسي يرجع إلى تزايد عددها وانتشارها يعود إلى الخصائص التي تتميز بها من سهولة ومرونة التسيير والتحكم فيها وغيرها من المميزات.
- ✓ يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستثمار الجديد الذي يعتمد عليه لإنشاء ومضاعفة الثروة لما بعد البترول، كما يعمل الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تجهيز الأسواق بالسلع المنتجة عن

طريق السكان المحليين، وذلك بالاعتماد على التجهيزات أو المواد الوطنية، وبذالك تشبع هذه السلع حاجات مختلفة للفئات الاجتماعية وتتوافق مع مستويات دخولهم.

التوصيات و الاقتراحات: يمكن تلخيص أبرز الاقتراحات والتوصيات التي نلاحظ أنها مهمة وضرورية فيمايلي :

- ✓ الاهتمام الفعلي بقطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة من خلال إدراج أيام ثقافية حول المقاولة وإنشاء المؤسسات سواء على مستوى الجامعات أو على مستوى قاعات الثقافة من أجل توعية الشباب بوجود اختيارات أخرى بدل التفكير في الوظيفة .
- ✓ دراسة تجارب وخبرات الدول المتقدّمة في مجال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومحاولة الاستفادة منها في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ العمل على إدخال مرونة معتبرة على التشريعات الموجودة وتكييفها وفق الحالات والمستجدات الاقتصادية وتدخل الدولة بالوسائل الاقتصادية لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ اقترح على كل من الوزارة المسؤولة عن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والوزارات التي تدخل مهامها ضمن التنمية المستدامة بتوثيق الصلة مع الجامعات ومراكز البحث العلمي من أجل الوصول إلى النماذج التي تسمح باستغلال خصائص هذه المؤسسات في التحقيق الفعلي للتنمية المستدامة والتنمية المحلية الشاملة .

خاتمة

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحظى باهتمام كبير من طرف العديد من دول العالم وخاصة الدول المتقدمة نتيجة لما حققته هذه المؤسسات من نتائج مرضية في اقتصاديات هذه البلدان، وبنسب معتبرة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، عكس ما التمسناه في الواقع الاقتصاد الجزائري، الذي حتى وان كان في تطور إلا أنه لا يزال يعتمد على مصدر واحد للدخل وهو النفط، ولقد كان توجه الجزائر نحو إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك وضع البرامج التأهيلية لهذه المؤسسات، التي من شأنها دعم وترقية هذه المؤسسات عن طريق برامج التعاون الدولي بهدف وضع مصادر متعددة للدخل وتوفير مناصب الشغل وزيادة معدل النمو والعمل على خفض من معدلات البطالة، المساهمة الفعالة في رفع أداء الإنتاجية والقدرة التنافسية لهذه المؤسسات من أجل النهوض والعمل على دعم و تحقيق التنمية الاقتصادية من كل جوانبها .

المراجع و المصادر:

01- الجمهورية الجزائرية، **قانون رقم01- 18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، العدد 77 من الجريدة الرسمية، 15 ديسمبر 2001، المادة 04،05،06، ص05 .

02- أتشي شعيب، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة (دراسة حالة الجزائر)** رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009، ص 64 .

03- إحسان حفظي، **علم اجتماع التنمية**، دار المعرفة الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية، 2006، ص 33 .

04-آيت عيسى عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر آفاق وقيود**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، 2009، ص 03 .

05- بلوناس عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقدرة على المنافسة في ضل اقتصاد السوق بالإسقاط على الحالة الجزائرية**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي17 و18 افريل2006 جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص 02 .

06- بلقاسم سلاطنية، **العلاقات الإنسانية في المؤسسة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد05، ديسمبر 2004، ص 45 .

07- بركان دليلة، حايف سي حايف شيرا، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للقضاء على البطالة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15و 16 نوفمبر 2011، ص ص 08-09 .

08- برودي نعيمة، **التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف يومي 17و18 أفريل 2006، ص 02 .

09-جيلالي بوشرف، فوزية بوخبزة، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي17 و18افريل2006، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ص 192 .

10- حاكمي بوحفص، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: واقع وآفاق**، الملتقي الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي سعيدة، يومي 14 و 15 ديسمبر 2004، بدون صفحة .

11- حكيم شبوطي، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التشغيل**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص 86 . (بتصرف)

12- خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، بدون بطبعة، القاهرة 2010، ص 19.

13- زويتة محمد الصالح، **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قي الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2007، ص 58 . (بتصرف)

14- سلطان كريمة، **دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها في التنمية الاقتصادية**، الملتقي الدولي الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر، جامعة سكيكدة، يومي 13 و 14 أفريل 2008، بدون صفحة .

15- سهام شيهاني، طارق حمول، **تقييم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في التقليل من البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15 و16نوفمبر 2011، بدون صفحة .

16- صخري عمر، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2006، ص 24 .

17- ظاهر القشي، **أثر غياب الإستراتيجية المحاسبية في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم على كفاءة الأداء**، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الثاني، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2010 .

18- عبد الرحمان يسرى أحمد، ***قضايا اقتصادية معاصرة***، الدار الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية، 2000 ، ص 207 .

19- عرباجي إسماعيل، **اقتصاد المؤسسة**، بدون الدار النشر، الطبعة الثانية، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 13 .

20- غنية العيد شيخي، **دور الشراكة الأورمتوسطية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاسها إلى التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2010، ص ص61-62 .

21- فيشوش حمزة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإستراتيجية لمواجهة العولمة في ظل اقتصاد المشاركة**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية 2009، ص 71.

22- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**، المرجع السابق، ص ص 73- 75 .

23- قويدر عياش، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كميزة تنافسية والتحديات الاقتصادية العالمية الجديدة**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الأغواط، يومي 08-09 أفريل 2002، ص 01 .(بتصرف)

24- لخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها(دراسة حالة الجزائر)**، المرجع السابق، ص 17.

25- لخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها(دراسة حالة الجزائر)**، المرجع السابق، ص 58 . (بتصرف)

26- مليكة زغيب، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، العدد 05، سطيف، 2005، ص 173.

27- مصطفى عبد اللطيف، بن سانية عبد الرحمان، **انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الأفق الإسلامي**، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع ... ورهنات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، يومي 24و 23 فبراير 2011، بدون صفحة.

28- محمد عبد العزيز عجمية، محمد الليشي، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية، 2001،ص 63.

29- مريبعي سوسن، **التنمية البشرية في الجزائر: الواقع والأفاق**، رسالة ماجستير في علوم التسيي، 2013، ص ص 13-14.

30- موسى رحماني، بوزاهر نسرين، **التعاون الوظيفي (التآزر) ودوره في تأهيل المؤسسات الصغيرة والصناعات التقليدية في الجزائر**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و18افريل2006، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص02 .

31- ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، بدون طبعة، الجزائر، بدون سنة نشر، ص ص 53-5.

32- يحي حداد وآخرون، **مؤسسات الأعمال: الوظائف والأشكال القانونية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، بدون طبعة، بدون سنة نشر، ص ص08-09.

33- يوسف حميدي، **مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، 2008 ، ص 64 .

34- يعقوب الطاهر، شريف مراد، **المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة**، الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يومي 07 و 08 أفريل 2008 .